اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 01-03-2009 رقم العـدد: 15527 رقم الصفحة: 43 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 1

مع انطلاقة اليوم الخليجي لحماية المستهلك

المواطنون: مكافحة الغش التجاري والغلاء بالتشهير والرقابة

وليد العمير - جدة

تنطلق اليوم الأحد فعاليات اليوم الخليجي لحماية المستهلك، هذه المبادرة تأتي في عامها الرابع تأكيدا على أن المستهلك هو الطرف الأضعف بين التاجر والمورد. ماذا يريد المواطن الخليجي بصفة عامة والسعودي على وجه الخصوص في مثل هذا اليوم؟ وماذا يقترح؟ خاصة أن موضوع الغلاء وارتفاع الأسعار في الأعوام الماضية كان السبب الرئيس وراء إقرار مثل هذه الفعالية، والآن وبعد أن انخفضت الأسعار عالميا، إلا أنها لاتزال مرتفعة خليجيا. هذه المحاور طرحناها على عدد من المختصين والمواطنين السعوديين، وطالبوا جميعا بتفعيل البرامج الخاصة للحد من ارتفاع الأسعار، وتخفيضها أسوة بما يحصل عالميا، ومكافحة الغش التجاري وخاصة التقليد الذي يذهب ضحيته المستهلك، ومعاقبة المعلنين غير الصادقين في إعلاناتهم المضللة، وإيجاد جهة مسؤولة تتجاوب مع شكاوى المستهلكين، والتأكيد على خدمة ما بعد البيع. وزيادة عدد المراقبين في الأسواق.

وأكدوا أن دور وكالة وزارة التجارة والصناعة لحماية المستهلك، وجمعية حماية المستهلك، يجب ألا يقتصر على رقابة الأسعار فقط، بل يتعدى ذلك لاقتراح مشاريع أنظمة ولوائح لحماية المستهلك، ووضع خطط وبرامج إرشادية لتغيير سلوك وأنماط الاستهلاك، ووضع مقترحات لرصد مخالفات الغش التجاري والتقليد والاحتيال، وغير ذلك من البرامج التي تهدف إلى العناية بشؤون المستهلك ورعاية مصالحة والمحافظة على حقوقه والدفاع عنها وتبني قضاياها لدى الجهات العامة والخاصة.

قرارات عديدة

الدكتور حبيب الله تركستاني أستاذ الاقتصاد قال حكومة خادم الحرمين الشريفين بحفظه الله أصدرت عددا كبيرا من القرارات لحماية المستهلك، والجميع يتذكر عندما وافق مجلس الوزراء العام الماضي على ١٧ توصية صادرة من الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية في المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن ظاهرة ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة الذي تفشى في معظم مناطق المملكة، وكان أهم تلك التوصيات تحمل الدولة ما نسبته ٥٠٪ من بعض الخدمات، وبدل المعيشة، والتأكيد على تفعيل نظام المنافسة، وتفعيل الدور الرقابي والتوعوي لجمعية حماية المستهلك، وتكثيف جهود مراقبة الأسعار، ومكافحة الغش التجاري، وغيرها من القرارات. إلا أن التطبيق الفعلي لم يكن بالصورة التي يتمناها ولاة الأمر. فهناك ضعف حقيقي في مسألة مراقبة الأسعار ومكافحة الغش التجاري، وهذه المسؤولية تشترك فيها أكثر من جهة حكومية. وهذان الأمران هما أكثر ما يمس بمصالح المستهلك.

تفعيل عقوبة التشهير

الاقتصادي عصام خليفة يتفق مع الدكتور حبيب الله في أن الحكومة سنت القوانين ولكن التطبيق لم يكن بالمستوى المأمول، وأبان أن عقوبة التشهير بحق من ثبت بحقه تهمة الغش التجاري تحتاج إلى تفعيل في الوقت الحاضر، فالبعض ممن يمارس الغش التجاري قد يملك القدرة المالية على دفع الغرامات، لكنه أكثر حرصا على اسمه وسمعته.

وقال: إن الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس أصدرت العديد من المواصفات القياسية السعودية للسلع والمنتجات، ولكن الغريب في الأمر نجد في الأسواق مواصفات لا تتلاءم مع الظروف السائدة في بلدنا، أي أنه لا تنطبق هذه المواصفات على معظم السلع المتواجدة في الأسواق المحلية. وفي ندوة عقدت مؤخرا ذكر أحد مسؤولي الهيئة

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 01-03-2009 رقم العـدد: 15527 رقم الصفحة: 43 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 2

أحد المولات التجارية في جدة وحركة شرائية بدون ترشيد. (تصوير: عبدالسلام السلمي)

انهم عندما قاموا بجولة على محلات الأدوات الكهربائية لم تكن المفاجأة فقط وجود عدد كبير من الأدوات التي لاتطابق المواصفات المطلوبة، وإنما المفاجأة كانت في أنهم لم يجدوا أي أدوات تطابق المواصفات.

المستهلك والتاجر

من جانبه قال المواطن محمد بابقي: جميل جدا أن يقام مثل هذا اليوم في العام حتى يكون هناك تذكير دائم بهذا المستهلك المغلوب على أمره. وإن كانت النتائج حتى الآن لا ترقى لمستوى التطلعات. فهناك حلقة مفقودة بين المستهلك والتاجر.

وأضاف: اتفقت وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة، مع منافذ التوزيع المختلفة العاملة في الدولة على إجراء تخفيضات تصل إلى ٢٠٪ في أسعار أكثر من ٢٠ سلعة أساسية، اعتبارا من أول شهر مارس الحالي، وذلك بمناسبة اليوم الخليجي لحماية المستهلك.

ومن وجهة نظري -يقول بابقي- أرى أن أهم ما يحتاجه المستهلكون في مسألة الحماية، حمايتهم من الاستغلال والغش التجاري والاحتكار بأنواعه كافة.

وزاد: في غابة "اقتصاد السوق الحر" لا مكان للضعيف قط، ولا بد للفئات الأقل تأثيرا أن تتجمع معا لممارسة التأثير الجماعي، ولهذا فإن المستهلك وهو الحلقة الأضعف في معادلة الاقتصاد يحتاج إلى منظمة ضغط قوية قادرة على حشد المستهلكين وشن حملات ذكية وموجهة ضد كل المنتجين ومقدمي الخدمات الذين يرفعون الأسعار ويتلاعبون بنظام السوق.

نظام المنافسة

أما المواطن سعيد الأسمري فيقول: المشكلة تكمن في أنه لا توجد ارضية تفاهمية جادة بين التاجر والمستهلك، وأرى ضرورة تفعيل نظام المنافسة الذي يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومنع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية لمنع الاحتكار. وتفعيل الدور الرقابي والتوعوي لجمعية حماية المستهلك، والإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.

وأضاف أن المستهلك في المملكة يعاني

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 01-03-2009 رقم العـدد: 15527 رقم الصفحة: 43 مسلسـل: 279 رقم القصاصة: 3

من إهـدار حقوقه، وعدم الاهتمام الكافي بمصالحه، بينما لو نظرنا للسوق الأمريكية مثلا نجد أن الشركات ورجال الأعمال هناك يحسبون الف حساب لجمعيات حماية المستهلك، مما جعلهم يحرصون على مراعاة حقوق المستهلك في جميع مراحل إعداد السلعة وتوزيعها.

لوائح وأنظمة للحماية

وقال: إن جمعية حماية المستهلك لا يجب أن يقتصر دورها على مراقبة الأسعار، بل يجب أن يكون من مهامها اقتراح سياسات خاصة لرعاية شؤون المستهلك، واقتراح مشاريع الأنظمة واللوائح الخاصة بحماية المستهلك مع إمكانية تعديلها، والإسهام في متابعة تنفيذها. كما يفترض ان تقوم الجمعية بإعداد خطط وبرامج إرشادية لتغيير سلوك وأنماط الاستهلاك للمساهمة في ترشيده، مع تقديم اقتراحات تهدف إلى مساندة جهود الأجهزة الحكومية لرصد مخالفات الغش التجاري والتقليد والاحتيال وضبطها، مع تطبيق الأنظمة الرادعة بشأنها.

الغلاء والغش

ويقول فيصل عثمان: يمكن أن نلخص معاناة المستهلك في عدد من النقاط يأتي في مقدمتها الغلاء الفاحش وغير المبرر، خاصة أن الأسواق العالمية شهدت انخفاضا حادا في الأسعار، ويأتي بعد ذلك الغش التجاري، حيث إن ارتفاع الأسعار زاد الطلب على السلع المقلدة والمغشوشة لرخص أسعارها، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد السعودي إضافة إلى صحة المستهلكين. ويعتبر ذلك حصيلة طبيعية لانفتاح السوق تجاريا واقتصاديا على دول العالم. وهناك عنصر ثالث هام يتحور حول الإعلانات التضليلية التي تؤدي لتقديم عرض ينافي الواقع سواء من حيث الأسعار او الجودة. وفي دولة متقدمة هناك اقساما خاصة تجدها تقف دائما في صف الزبون مع انها تعمل في تلك المتاجر، ومن هنا يظهر الاهتمام الحقيقي بالمستهلك.

من جهته قال سالم سعيد: كان المؤمل من إنشاء وكالة وزارة التجارة والصناعة لحماية المستهلك وجمعيات اهلية لحماية المستهلك أن تعنى هذه الجهات بحماية المستهلك ورعاية مصالحه والدفاع عنها، وتبني قضاياه تجاه الجهات الحكومية والخاصة، ونشر الوعي الاستهلاكي وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات، إضافة إلى العمل على حل مشكلات وشكاوى المستهلك بشأن السلع المقلدة والمغشوشة حتى لا يقع فريسة للبائعين الغشاشين. والمشاركة في الحماية من الإعلانات المضللة والادعاءات الكاذبة. والمشاركة في نشر الوعي الاستهلاكي لدى المستهلك والتي تشور المستهلك بالسلع والمنتجات الاستهلاكية وأسعارها. ولكن للأسف شيء من هذا لم يحدث حتى الآن.